برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني

دكتور
محمد الدمرداش أبو الفتوح إبراهيم
استاذ تنظيم المجتمع المساعد
بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعي بكفر الشيخ

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر العمل الأهلي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، من أهم الآليات التي تسهم في تنمية المجتمعات في الوقت الحالي، فقد أصبح لدورها أهمية فعالة في ظل عدم قدرة العديد من الدول على تحقيق الاحتياجات المختلفة للمواطنين، خصوصاً مع تزايد حجم التحديات والتهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل تزايد حركة العولمة والتكنولوجيا المدنية التي ترافق معها انتشار حالات الصراع على الموارد المتنوعة بين الأقطاب الدولية، وزيادة التنافس بين الدول بهدف تحقيق التنمية الشاملة لأفراد المجتمعات المختلفة، فقد أدى ذلك إلى نشوب حالات والعديد من الصراعات العسكرية والاقتصادية، التي ساهمت في تقسيم العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية، فالدول المتقدمة ومع انطلاق التكنولوجيا الحديثة، ركزت على نهضتها الحضارية، باستغلال الموارد المتنوعة، والسيطرة على العديد من الدول؛ لتحقيق مصالحها في الحصول على تلك الموارد، وزيادة معدلات النمو الاجتماعي والاقتصادي لها من أجل تعزيز رفاهية أفرادها، بينما بقيت الدول النامية تصارع من أجل تحقيق هذا الهدف، ومع اختلاف مستويات النمو بين هذه الدول، وعجز الدول النامية من الوصول إلى معدلات نمو منافسة لتلك الدول، واتسعت الفجوات بينهما وانتشرت حالات الفقر والبطالة في أروقتها، ولقد حاولت هذه الدول استخدام الآليات المختلفة لإمكانية تحقيق أهدفها التنموية، ومع تزايد هذا التنافس والصراع على استغلال الموارد لتحقيق رفاهية المجتمعات، بدأت النداءات المنادية بضرورة مراعاة الاستخدام العادل لتلك الموارد، بما يضمن حقوق الأجيال مستقبلاً في إطار الحفاظ على البيئة، وقد برزت منظمات المجتمع المدني كأحد أهم الأشكال التي أخذت على عاتقها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكافة أشكالها، مع حماية البيئة ومكوناتها المتنوعة، وفي هذا الإطار فقد شكلت هذه التنمية إطاراً لتجسيد مفاهيم التنمية المستدامة، التي تبنتها الأمم المتحدة، فأصبحت منظمات المجتمع المدني تقوم بدور فاعل في تنمية المجتمعات، لأن نشأتها نابعة من احتياج فعلي لها، وفي العقدين الأخيرين برز الاهتمام بها بشكل جلي؛ نتيجة التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم وزيادة الاهتمام بالمفاهيم التنموية، التي تسعى إلى تكريس دور الفرد وإعطائه دوراً بارزاً في بناء المجتمع. (أبو شمالة، 2022م، ص147)

لقد خلقت التكنولوجيا والجغرافيا السياسية والأسواق فرصاً وضغوطاً حفزت إنشاء منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وأدى ذلك إلى ظهور نماذج مثيرة لتعبير المواطنين عن آرائهم

واحتياجاتهم، وولد مشاركة متزايدة في عمليات الحوكمة العالمية، وعلى الرغم من محدودية الموارد مقارنة بالقطاع الخاص والحكومة، فقد نما تمويل أنشطة المجتمع المدني بشكل كبير، وفتحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساحات للقوة والتأثير والارتباط بتشكيلات جديدة؛ مما أدى إلى نمو كبير في نشاط المجتمع المدني عبر الإنترنت، وتمكين الشبكات التي يمكن بناؤها عبر الانقسامات الجغرافية والاجتماعية والمادية. وتسمح هذه الشبكات لأعداد أكبر من المواطنين بالتجمع والتصدي الجماعي للتحديات المجتمعية. هذا وقد أصبحت مجموعات المجتمع المدني أكثر ذكاء من الناحية التقنية، لأنها تستخدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي وأشكالها المختلفة، مثل: الفيديو والبودكاست، لزيادة الوعي بقضاياها، وتشجيع التبرعات الخيرية. ومن هنا تغيرت تعريفات المجتمع المدني على أنه يشمل أكثر بكثير من مجرد (قطاع) يهيمن عليه مجتمع المنظمات غير الحكومية، وأصبح يشمل اليوم نطاقاً أوسع وأكثر حيوية من المجموعات المنظمة وغير المنظمة، حيث يطمس الفاعلون الجدد في المجتمع المدني الحدود بين القطاعات، ويجربون أشكالاً تنظيمية جديدة، سواء عبر الإنترنت أو خارجه. وقد أصبح المجتمع المدني ظاهرة عالمية؛ حيث يعمل المجتمع المدني العالمي في سياق التنمية العالمية، ومواجهة الأخطار التي يتعرض لها كوكب الأرض، سواء في مواجهة الأوبئة، أو مجالات الإنقاذ والإغاثة، أو حشد الطاقات لمواجهة الاحتباس الحراري. وتعمل المجتمعات المدنية الغربية جنباً إلى جنب مع المجتمعات المدنية الشريكة عبر قارات العالم، وتشكل معها مجتمعاً مدنياً يعمل على نطاق عالمي يتجاوز الحدود الدولية. (حسين، 2021م، ص134)

وقد أدت التطورات التكنولوجية في المجال المؤسسي إلى زيادة تبني التطور في تكنولوجيا المعلومات من منطلق أنها وسيلة إستراتيجية وحاسمة في بقاء المؤسسات المعاصرة واستمرارها في دورها التنموي. (الكردي، 2022م، ص170)

حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات ثورة هائلة في جميع القطاعات المجتمعية، وصار تبادل المعلومات من الأعمال الهامة في تطوير وتنمية المجتمعات، وأصبح من الضروري على المؤسسات الاجتماعية أن تعيد النظر في أدواتها وتقنياتها، وأن تسعى إلى الاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين مردودها على الفرد والمجتمع بعد أن باتت متطلبات الحياة العصرية تشكل عبئاً ثقيلاً على المؤسسات الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. (حسين، أحمد، ٢٠١٩م، ص50)

فالتطور التكنولوجي وثورة المعلومات أرست ثقافة إلكترونية وأصبحت سمة من سمات العصر الذي نعيشه بل أن هذه التطورات هي التي طبعت ورسمت شكل العصر الذي نعيشه ووصفته بأنه عصر المعلومات والتطور التكنولوجي ومن ثم الانتقال إلى مجتمع التكنولوجيا الرقمية والانخراط في ثورة الاتصالات المعاصرة وتطوير المعلوماتية وتمكينها من التغلغل اجتماعياً وعاملياً. (بطوش، 2022م، ص110)

وباعتبار المنظمات الأهلية محور الارتكاز للمجتمع المدني لدورها القيادي في الوقت الراهن فإن عليها أن تطور من نفسها لمواجهة هذه التحديات وإلا لن تستطيع القيام بدورها المنوط بها في المجتمع والمتمثل في مساعدة العملاء على إشباع احتياجاتهم ومواجهة ومشكلاتهم. (حجازي، وتوفيق، ٢٠١٨م، ص٩٠)

بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت الجمعيات الأهلية نجاحات في عملها، لذلك فقد اعتبرتها الدولة أداة رئيسة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية مما ساعد في تراجع دور الدولة ومسئولياتها تجاه المجتمع وبالتالي زيادة مشاركة المنظمات الأهلية في تنفيذ البرامج الاجتماعية. (Robert kainu, nikula & Kivinen, 2021, p. 524)

ويمكن تحقيق ذلك من خلال السعي لتحقيق الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات في إنشاء نظام معلومات متكامل يتولى تجميع البيانات وتنظيمها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة للاستفادة منها خاصة مع تزايد احتياجات العملاء وتعدد المشكلات وتنوعها. (الدقن، 2017م، ص359)

وفي ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعي الحكومات والمنظمات كافة لاستخدامها في تسيير أعمالها وذلك لتقديم خدمات ذات جودة أفضل والاستجابة بأسرع وقت وتحقيق الاندماج ما بين المصلحة (مواطنين –عاملين – منظمات) من خلال المشاركة في اتخاذ القرار وتوفير بيئة مواتية لتطور اقتصادي سليم وكل ذلك يتحقق من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (عبود، ٢٠١٩م، ص40)

حيث تشير الحوكمة الإلكترونية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحوكمة الجيدة بأبعادها المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية حيث أنها تأتي بمثابة الأداة المساعدة

لتحقيق الحوكمة الجيدة وهي تأتي في المرتبة الثانية لتفعيل هذا المفهوم من خلال دعمها لتوفير الخدمات الإلكترونية إلى المواطنين سواء من العامة أو رجال الأعمال. (نوير، ٢٠١٦م، ص٧٠)

وتعد الحكومة الإلكترونية واحدة من أهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات إلى محتوى رقمي ودعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. (عبدالهادي، ٢٠١٨م، ص50)

ولقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بدور الحوكمة الإلكترونية في المجال التنموية والنشاط الأصلي من خلال منظمات المجتمع المدني، ومن هذه الدراسات نجد دراسة (إبراهيم، 2019م) والتي كانت تهدف إلى تطبيق أبعاد الحوكمة من خلال تقييم جهود الجمعيات الأهلية في مصر على محور أساسي هو تهيئة جهود الأفراد والجمعيات لإحداث التنمية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والعمل على علاج ضعف القدرات المؤسسية خاصة في مجالات الحكم الداخلي والقيادة واتخاذ القرارات والتقييم المؤسسي لخدمات المنظمات الأهلية لمحاور رئيسة هي وضوح الهدف والمشاركة والمساءلة والشفافية وتمثيل القاعدة الشعبية وتداول المسئوليات التبادلية للجمعيات الأهلية للتوافق مع مبادئ الحوكمة الشاملة، أما دراسة (لواطي، 2019م) فكانت تهدف إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية داخل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وقد أثبتت الدراسة غياب مفهوم الحوكمة الإلكترونية لدى المسئولين مما يستلزم الأمر ترسيخ هذا المفهوم كذلك المزج بين مفهوم الإدارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية، كما استنتجت الدراسة أن الحوكمة الإلكترونية دوراً هاماً في تهيئة المؤسسات والعاملين بها والمستفيدين من الخدمات خصوصاً مع التقدم التكنولوجي، أما دراسة (حسن، 2019م) والتي تهدف إلى معرفة مدى حاجة الجمعيات الأهلية لتطبيق الحوكمة، وما متطلباتها وأهدافها والعائد من تطبيقها ومعوقات ممارستها وتحديد آليات تنظيم المجتمع في تطبيقها، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ومنهج تحليل المحتوى للدراسات السابقة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن لطريقة تنظيم المجتمع آليات تسهم في تطبيق الحوكمة ومنها: التنسيق، التشبيك، الاتصال، التمكين، التفاوض، بناء القدرات المؤسسية، ثم نجد دراسة (Elvinshava, 2016) والتي تهدف إلى تقييم ما اذا كانت المنظمات الغير حكومية المهتمة في التخفيف من حدة الفقر تنفذ مبادئ الحكم الرشيد مثل التخطيط الاستراتيجي والدعوة والشرعية والشفافية والمساءلة والرصد والتقييم

في عملها، وأثبتت الدراسة أنه في حين أن بعض المنظمات غير الحكومية تراعي مبادئ الحكم الرشيد مثل الشفافية ونشر المعلومات فإن بعضها لا يفعل ذلك مما أدى في كثير من الأحيان إلى صراعات بين المنظمات غير الحكومية والحكومة حول المساءلة، وقد أوصت الدراسة بأن المنظمات غير الحكومية بحاجة إلى تجديد هياكل الحوكمة الخاصة بها مثل مجالس الأمناء وتعزيز التعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتمتع بعلاقات مالية جيدة لتمويل مشاريع التنمية، أما دراسة (بوخريعي، 2017م) وتهدف إلى التعرف على دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي والتي توصلت إلى أن هناك قصور لدى مدراء الإدارة العليا في إدراك مبادئ الحوكمة الالكترونية إلى جانب عدم الإلمام بالمبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها عند تصميم موقع إلكتروني وأهميته في دعم مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساواة) إلى جانب وجود أثر لأبعاد الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التميز التنظيمي حيث كانت أكثر وضوحاً في المساواة والشفافية والإفصاح الإلكتروني.

كما أشارت دراسة (طاهر، 2019م) على مدى الجاهزية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحديد أهم مؤشرات الجاهزية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحليلها كمؤشر للقدرة والموارد البشرية ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم توفر خطة موثقة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية والحاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير للقيادات الإدارية داخل المنظمة كذلك عدم توفير تخصيص مالي مناسب يؤمن تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وقد توصلت دراسة (جاسم، ٢٠١٩م) إلى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بممارسة آليات الحوكمة كالشفافية بالانتخابات وتعزيز المساواة والعدل فيما يتعلق بحقوق المستفيدين فضلاً عن الالتزام بالقيادة الرشيدة في اتخاذ القرار، كما أوضحت نتائج الدراسة بضرورة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية مع الاهتمام بعمل دورات تدريب لتدريب العاملين في المنظمة على ممارسة آليات الحوكمة.

ثم استهدفت دراسة (جمعة، ٢٠٢٠م) التعرف على مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على الدراسة الوصفية مستخدمة منهج المسح الاجتماعي الشامل باستخدام استمارة استبيان لجمع البيانات من المسئولين بالمنظمات الأهلية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات قد تفيد العاملين بتلك المنظمات في استخدام وتطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية في تقديمها لخدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمة بشكل أفضل مما كانت عليه، كما هدفت دراسة (مصطفى، ٢٠٢٠م) إلى وصف العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها، وقد اعتمدت الدراسة على الدراسة الوصفية ومنهج المسح الاجتماعي الشامل للقيادات والعاملين بالجمعيات الأهلية من

خلال جمع البيانات باستمارة استبيان، وأوصت الدراسة بشأن تفعيل دعم الشفافية بدعم وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتغطية الاجتماعات ونشر ثقافة الحوكمة، كذلك توصيات بشأن ممارسة المساءلة من خلال مراعاة الضبط اللازم لتفعيل القوانين المرتبطة بمساءلة الفاسدين وتفعيل القواعد التأديبية وتمكين المواطنين داخل المجتمع من محاسبة المسئول المقصر وكذلك توصيات بشأن ممارسة المشاركة الشعبية للعمل على بناء الشراكات لدعم التعاون بين مختلف أقسام المجتمع ودعم دور اللجان الشعبية للعمل معا لتنشيط المشاركة الشعبية، كما هدفت دراسة (الخالدي، ٢٠٢١م) التعرف على حوكمة القطاع غير الربحي مدى كفايتها لقيام القطاع بدوره في التنمية الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة القطاع غير الربحي تعد أداة فاعلة نحو زيادة فاعلية دور القطاع في التنمية الاجتماعية، ويعد نظام حوكمة الجمعيات الأهلية أداة فاعلة نحو تجويد العمل المؤسسي وإتقانه، إلا أنها في المقابل توصلت إلى حاجة نظام حوكمة الجمعيات الأهلية إلى تحقيق المقاربة التشاركية مع الجمعيات الأهلية، وإلى حاجة الجمعيات الأهلية لتعزيز الجانب التوعوي والثقافي بأهمية الحوكمة وآلياتها كقيم تنظيمية موجهة للسلوك التنظيمي كذلك توصلت الدراسة إلى دور الانعكاس المعرفي جراء العملية والاهتمام بالمخرجات داخل القطاع غير الربحي، ثم هدفت دراسة (علام، ٢٠٢١م) إلى تطبيق برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية وذلك من خلال تفعيل الشفافية والمحاسبية والمشاركة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تفعيل الحوكمة لتدبير التمويل مما يشير إلى نجاح برنامج التدخل المهني.على نحو تفعيل الشفافية بنسبة 97%، وتفعيل المحاسبية بنسبة 96.83%، وتفعيل المشاركة بنسبة 97.5%.

بما أن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تمارس دورها من خلال المؤسسات الاجتماعية وارتبطت بذلك منذ نشأتها وقد تزايد الدور الممارس للخدمة الاجتماعية وطريقتها في تنظيم المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني والمدقق في تاريخ الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية يجد أنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمنظمات غير الحكومية حيث كانت حركة المحلات الاجتماعية هي المصدر التي تولدت من النماذج الرئيسية لممارسة طريقة تنظيم المجتمع وكان لها تأثير واضح على الممارسة وتقديم الخدمات في قطاع النشاط الأهلي. (Maria, 2018, p. 31)

ومن ثم طريقة تنظيم المجتمع شأنها شأن الطرائق الأخرى تمارس من خلال هيئات المؤسسات اتفق على تسميتها بأجهزة تنظيم المجتمع وتعبر هذه الأجهزة عن الثروة الأساسية في المؤسسات

والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية والحكومية والأهلية ألا وهي الموارد البشرية حيث تضمنت الأفراد العاملين في المنظمة من مختلف النوعيات والتخصصات مهما اختلفت وتنوعت مستويات المهارة وأنواع الأعمال التي يقومون بها. (خاطر، 2014م، ص20)

ولقد قام الباحث بإجراء دراسة (تقدير موقف) بهدف التعرف على إمكانية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني لمواكبة متطلبات التحول الرقمي في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، خصوصاً وأن منظمات المجتمع المدني من أولى المنظمات التي يتطلب تطبيق الحوكمة الالكترونية فيها حتى يمكن تقديم كافة البرامج والخدمات والأنشطة التي تقدمها للمستفيدين على أكمل وجه ، اعتمادا على الشفافية والدقة والسرعة في تقديم الخدمات المجتمعية، وتم تطبيق الدراسة على عدد(27) مفردة من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية وأيضا من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين فيها ، وقد أسفرت نتيجة دراسة (تقدير الموقف) عن أن هذه الجمعيات لا تطبق الحوكمة الإلكترونية في برامجها وأظهرت النتيجة عن أن(82%) من هذه العينة وافقوا على ضرورة تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني

ويمكن لطريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور فعال مع منظمات المجتمع المدني وذلك من منطلق أن التاريخ الارتباط الكبير بينها وبين طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية حيث أن معظم الأعمال التنموية والحضارية الجليلة التي سجلها التاريخ الإسلامي في عصور ازدهاره في مختلف الميادين كانت منظمات المجتمع المدني من خلفها يدعمها بالمال والجهد والخبرات، كما أن تعبئة الإمكانات المادية والبشرية والخبرات من خلال المشروعات الاجتماعية لا تتم إلا من خلال آليات طريقة تنظيم المجتمع حتى يمكن ترشيد الإنفاق العام بحيث يمكن توجيه موارد الميزانية العامة للدولة وفق أولويات دورها الرئيسي مع تخفيف الأعباء التنموية عنها، ليس في مجال ترشيد الإنفاق على الخدمات بل في مجال ترشيد الإنفاق على إدارة شئون المجتمع ولمواكبة التقنية الحديثة في مجال التحول الرقمي في كافة الخدمات الاجتماعية كان لابد من تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

وانطلاقاً من تناول التراث النظري في الدراسة الحالية، فضلاً عن نتائج الدراسات السابقة والتي أوصت على أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، ونتائج دراسة (تقدير الموقف) حيث تبين أن هذه المنظمات لا تطبق الحوكمة الإلكترونية خصوصاً أن المجتمعات المحلية والدولية جميعها

علـى ضـرورة الاعتمـاد علـى التطبيقـات الإلكترونيـة فـي ظـل الاعتمـاد علـى التقنيـة الحديثـة فـي كافـة المنظمـات والخـدمات الاجتماعيـة، واعتمـاد علـى النظريـات والنمـاذج المفسـرة للدراسـة الحاليـة وارتبـاط تخصص الباحث وهو طريقة تنظيم المجتمع والتي تسعى للعمل من خلال منظمات المجتمع المدني، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في:

-برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

ثـانـيـاً: أهميـة الـدراسة:

1-تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتم تناوله، إذ بعد تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمـع المـدني مـن أهـم آليـات نجـاح هـذه المنظمـات خصوصـاً فـي قطـاع الخـدمات والرعايـة الاجتماعية.

2-الدور الفعال لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث أصبحت هذه التقنية من الآليات الحديثة التي تساعد المنظمات على اختلاف أحجامها وأنواعها في التقدم والقرى نحو تمكين منظمات المجتمع المدني من تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بما يتماشى مع متطلبات ومتغيرات العصر الحديث.

3-ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بتقديم خدماتها وبرامج رعايتها للمستفيدين من خلال الخدمات الإلكترونية لما لها من أثر جيد ومثمر في توفير وقت وجهد المنظمة في تقديم كافة الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية مما ينعكس بالضرورة على تحقيق عملية التنمية.

4-ندرة الدراسات حول مدى إمكانية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني نظراً لحداثة الموضوع مما يتطلب إثراء المكتبة العربية والمصرية بموضوعات حديثة في غاية الأهمية باعتبار المجالات الرقمية في هذه المنظمات أحد أهم القضايا الحديثة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والإداري.

5-تنبع أهمية الدراسة كونها تشكل مرجعاً للباحثين والمهتمين بمنظمات المجتمع المدني وصناع القرار، حيث تقدم الدراسة الحالية تشخيص دقيق لواقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المنظم الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني وهو ما سيترتب عليه توجيه المسئولين في منظمات المجتمع المدني لإعادة صياغة توجهاتها بآليات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ضوء نتائج هذه الدراسة.

ثـالـثـاً: أهداف الـدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في "استخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني" ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى الأهداف الفرعية التالية:

1-تحديد أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

2-تناول المبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

3-تحديد المهارات التي يمكن أن يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

4-التعرف على المتطلبات التي يمكن أن تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

5-تحديد المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

6-تناول أهم المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

رابعاً: فروض الدراسة:

الفرض الرئيس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسيين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

الفروض الفرعية:

1-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

3-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

4-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

5-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

6-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم الحوكمة الإلكترونية: (بوقرة، 2022م، ص147)

الحوكمة الإلكترونية ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة إمكانية الدخول إلى الخدمات الحكومية ونشرها عبر الشبكة لتعم الفائدة على الأفراد، وأصحاب الأعمال الخاصة، والعاملين (الهميلة، 2020م، ص18)

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الحوكمة على أنها: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون بلد معين، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية، ومن هنا، يمكن فهم الحوكمة الإلكترونية بأنها امتداد للحوكمة وهي أداة لتطبيق هذه الممارسات بوسائل الكترونية، أي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ITC، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفعالية، والسرعة، والشفافية على أداء أنشطة الإدارة الحكومية، ونشر المعلومات للعموم وللمؤسسات الأخرى، ويجمع تعريف اليونسكو ما بين استخدام الوسائل الإلكترونية في ممارسة السلطة الإدارة شئون البلد، والتعبير عن مصالح المواطنين، مما يؤدي إلى المزيد من الشفافية والكفاءة، أما الخبراء والفاعلون في هذا المجال، فمعظمهم يرون أنها تهدف إلى تمكين المواطن من المشاركة في عملية الحوكمة وصنع القرار. وبصرف النظر عن تعدد التعاريف، يجمع الخبراء على أن مفهوم الحوكمة الإلكترونية أوسع من مفهوم الحكومة الإلكترونية، إذ أن الحوكمة الإلكترونية قادرة على إحداث تغيير في العلاقة بين المواطنين والحكومات وفيما بينهم. وقد ساهم مفهوم

الحوكمة الإلكترونية في ظهور مفاهيم جديدة للمواطنة هدفها الأساسي إشراك المواطنين وتمكينهم، من خلال إبراز احتياجات المواطن ومسؤولياته في آن واحد. (صالح والصالحي، 2021م، ص123)

ويقصد بالحوكمة الإلكترونية في الدراسة الحالية على أنها استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل منظمات المجتمع المدني وتحسين أدائها، والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين العملاء، واستغلالها في تطوير النشاط الاجتماعي للجمعيات والارتقاء بوضعيتها الخدمية والمالية، والمحافظة على مصالح مختلف الأطراف المتعاملة معها سواء تلك المشاركة في خلق القيمة أو تلك المستفيدة منها.

1-مفهوم المجتمع المدني

بالنظر إلى تعريفات المجتمع المدني التي أوردها الباحثون والمفكرون، يتضح وجود حالة من عدم الاتفاق على مفهوم محدد للمجتمع المدني، كغيره من المفاهيم التي تدخل في نظام العلوم الإنسانية، ولا تزال تثار إشكالية تحديد المفهوم وأبعاده التي تكاد تبرز في عدم الاتفاق على مضمونه، لذا فقد عرف المجتمع المدني بأنه "مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية، والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة" (عمارة، 2013م)، كما عرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي مؤسسات غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات، والتسامح وقبول الآخر" (قنديل، 2018م)، هذا ويضيف (الشوا، 2021م) بأن المجتمع المدني هو عبارة عن "خليط من أشكال مختلفة من الروابط التي تشمل النقابات، والنوادي، والجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية، وتشكيلات أخرى، تتفاعل بحرية ويتخاطب بعضها مع بعض بروح المدنية والتسامح، ليس من أجل نفسها فحسب، بل من أجل السكان جميعاً"، كما عرفته الأمم المتحدة بأنه "مجموعة من المنظمات غالباً ما يشار إليها باسم منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات غير هادفة للربح، ومستقلة أساساً عن الحكومة، وتقوم بتقديم مجموعة من الخدمات الإنسانية، ومراقبة السياسات، وتنفيذ البرامج (زيادة، 2022م).

ويقصد بمصطلح المجتمع المدني، يطلق على المنظمات التطوعية غير الربحية، والتي تلعب دوراً مهماً بين العائلة والمواطن من جهة، والدولة من جهة أخرى، لتحقيق مصالح المجتمع في كافة النواحي

والمجالات والظروف، كما يطلق على هذه المنظمات السلطة الخامسة؛ لاضطلاعها بالدور الرقابي المهم والنزيه حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على تقديم خدماتها ونشاطاتها مجانا وبدون ثمن للأفراد في المجتمع.

سادساً: النظريات المفسرة للدراسة:

1-نظرية المنظمات: (عبد اللطيف، 2019م، ص17)

المنظمات عبارة عن وحدة اجتماعية تتكون من جماعات من الناس يتصلون بعضهم البعض وتحقق أهداف معينة ولها بناء يتضمن تقسيماً للعمل ومراكز للسلطة ومسئولية ولها وسائلها المألوفة لإنجاز العمل ووضع السياسات ووسائل الممارسة، كما أن لها كيان خاص ومن أهم عناصر المنظمة العلاقات التي تنشأ بين الجماعات العاملة بها ووسائل تعاونهم لإنجاز الأهداف.

وفي إطار ذلك يلاحظ أن هناك اتفاق حول المتطلبات الأساسية الآتية في المنظمة: (أبو عدوان، 2020م، ص18)

أ-متطلبات متعلقة بالأفراد.

ب-متطلبات متعلقة بالنواحي المادية.

جـ-متطلبات تنظيمية يمكن من خلالها التنسيق بين اللجان من خلال مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم سير العمل بالمنظمة.

د-متطلبات تدعم الشعور بالانتماء لدى الأفراد والعلاقات غير الرسمية التي تتيح عن عجز التنظيم الرسمي عن إشباع احتياجاتهم.

2-أنموذج التدفق الحرج:

هو أحد نماذج الحوكمة الإلكترونية، حيث يستند هذا الانموذج إلى بث المعلومات ذات القيمة الحرجة (التي لن يتم الكشف عنها بطبيعتها من جانب المشاركين في ممارسات الحكم السيئة) للجمهور المستهدف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأدوات. قد يشمل الجمهور المستهدف وسائل الإعلام، أو الأطراف المتأثرة.(**Alathmay, 2020, p.3**)

يمكن تطبيق هذا النموذج بالطرق التالية:

أ-إتاحة بيانات ذات صلة بالفساد عن منظمات المجتمع المدني على الإنترنت.

ب–إتاحة الدراسات البحثية، وتقارير التحقيق، ودراسات الأثر للخدمات وبرامج الرعاية بمنظمات المجتمع المدني.

جـ–إتاحة المعلومات التي عادة ما يتم قمعها من قبل بعض منظمات المجتمع المدني.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

1–أهمية الحوكمة للحكومة الإلكترونية:

تبرز أهمية الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني والتي تعالج مواضيع جديدة لم تتطرق إليها التكنولوجيا من قبيل: (بوخريص، 2021م، ص116)

أ–وجود إطار وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية.

ب–التزام منظمات المجتمع المدني بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن السلطة المنوطة بإدارة الحوكمة الإلكترونية.

جـ–المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمدها منظمات المجتمع المدني في حال قررت بناء أنظمة إلكترو–حكومية.

د–جودة الخدمة وكيفية قياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف.

هـ–الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع وخدمات الحوكمة الإلكترونية بمنظمات بمنظمات المجتمع المدني.

2–أهداف تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني:

أ–تعزيز التفاعل بين المواطنين والدولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشئون العامة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ب–نشر ودعم خدمات الحوكمة الالكترونية الجديدة داخل الهيئات الحكومية حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص.

جـ–زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام التكنولوجيا المعلومات لتحقيق الحكم الرشيد. (أحمية، ٢٠١٩م، ص٩)

هناك العديد من المهارات والقدرات التي يتطلبها إنجاح لتطبيق الحوكمة الإلكترونية هي: (الكابر، 2022م، ص١٠)

أ-القدرة على التحليل: تنطلق بالأساليب المتبعة في إجراءات العمل وطرق تحليلها وتشمل بيان إنسيابية الصرف المالي وبيان الوصول للمعلومات وتجميعها وبيان نقاط القوة والضعف.

ب-القدرة على تنظيم البيانات وإدارتها وهي تهيئة وتمثيل البيانات ومعالجتها والعمل على تهيئتها للاستخدام ووضعها في أماكن التخزين وطرق حفظها كونها تعد المصدر الأساسي بالعمل.

جـ-القدرات الفنية كالتعامل مع مختلف برامج قواعد البيانات وطرق إدارتها وفهم آليات عمل أنظمة التوافق بين الأجهزة المختلفة ومكوناتها وآليات ربطها واستخدامها من خلال الشبكات الداخلية للمؤسسة أو الشبكات العامة فضلاً عن قدرات خلق التوافق في استخدام البيانات مع مختلف الأنظمة وبصيغ مختلفة ومتنوعة.

د-مهارات الاتصال والتواصل ضرورة بيان أهداف وإجراءات العمل أثناء مراحل المشروع إلى الجهات التي لها ارتباط به وجميع المستفيدين منه ويجب التواصل مع مختلف الإدارات بمستواها التشريعي والتنفيذي لكسب التأييد والمؤازرة بكل أشكالها لضمان استمرار المشروع وتطوره.

هـ-قدرات الإدارة الشاملة وهي إمكانية التعامل مع جميع وظائف الإدارة المتمثلة في التخطيط – التنظيم – التوظيف – التوجيه – الرقابة والتعامل مع مختلف المعطيات التي تتعلق بالأداء واستغلال الموارد والوقت بأقصى ما يمكن وبأقل التكاليف.

3-مكونات الحوكمة الإلكترونية:

أ-الإدارة الإلكترونية: الاستثمار الحكومى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية ولتحسين وظائف عملها وكفاءتها.

ب-تقديم الخدمات الإلكترونية: الاستثمار الحكومى في مجال تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للجميع.

جـ-المشاركة الإلكترونية: الاستثمار الحكومى في تعزيز التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطن وذلك للحصول على سياسات أفضل وخدمات على كفاءة وعلى أداء حكومى متميز ويرتبط هذا المكون بالتصويت والمساءلة ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير البرلمانات.

د-بيئة السياسات والتشريعات: الاستثمار الحكومى لدعم إطلاق وتنفيذ مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في التنمية وفي تعزيز السياسات والتشريعات والقواعد الناظمة للحوكمة الإلكترونية والاستثمار في بناء القدرات المؤسسية الداخلية للجهات الحكومية المعنية بوضع السياسات ومراقبة تنفيذها.

هـ-الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتضمن الاستثمار في البنية التحتية لكلا القطاعين العام والخاص وفي الربط بالإنترنت لتعزيز استخدام المواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مراكز التواصل ومنها مراكز النفاذ في المناطق النائية والمحرومة والمراكز العمومية لاستخدام الانترنت.

و-النفاذ إلى الإنترنت: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الرقمية واستخدام المعلومات الحكومية مشكلة الرقمنة من قبل المواطنين وهى ترتبط بشكل كبير بالتشريعات الوطنية.

5-استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية ودورها في تطوير الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني:

أ-إن لدى المنظمون الاجتماعيون خبرة ويتم تشجيعهم وتمكينهم على حد سواء؛ للمساهمة في تصميم ومراقبة وتحسين سلامة وجودة الرعاية الاجتماعية.

ب-تكوين جزءاً أساسياً ومتكاملاً من أنظمة مراقبة تحسين جودة خدمة الرعاية الاجتماعية، مع دور مركزي في تصميم وتشكيل الخدمات للمساهمة في ضمان جودة خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة وتحديد المجالات التي تتطلب التحسينات.

جـ-سيكون هناك نقطة وصول واحدة لتقديم الملاحظات أو تقديم شكوى حول خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة.

7-دور المنظم الاجتماعي في تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني: (بدوي، 2012م، ص43)

أ-الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وفقاً للمعايير المهنية وقواعد السلوك والقيم التنظيمية.

ب-أن يكون مسؤولاً عن دعم المعايير المهنية والأخلاقية في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، وعن التطوير المستمر والتعلم الذي ينبغي تطبيقه لصالح الجمهور.

جـ-ضمان أفضل تجربة رعاية اجتماعية وعلاج ممكن لمستخدمي الخدمة والأسر.

د-توفير معلومات دقيقة عن جودة الرعاية الاجتماعية وإبراز مجالات القلق والمخاطر حسب الحاجة.

هـ-العمل بالشراكة مع الإدارة ومستخدمي الخدمة ومقدمي الرعاية الاجتماعية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في تصميم ومراقبة وتحسين جودة الرعاية الاجتماعية والخدمات.

و-الانخراط مع فريق العمل ومستخدمي الخدمة والمجتمعات والشركاء؛ لضمان تلبية الاحتياجات والتوقعات المحلية لخدمات رعاية اجتماعية أمنة وعالية الجودة، وتحسين الرفاهية والنتائج الأوسع.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من بحوث تقدير عائد التدخل المهني وهي بحوث تعني بمقياس عائد التدخل المهني ويتم استخدامها في إطار طريقة تنظيم المجتمع باعتبارها بديلاً مناسباً للتجريب الذي يصعب استخدامه في إطار طريقة تنظيم المجتمع (العساف ، 2022، ص43)، ومع تطوير تقنية التدخل المهني أصبحت بحوث تقييم عائد التدخل المهني من الأهمية بمكان، حيث تحاول أن تحدد بموضوعية مدى كفاءة تلك المهنة بتخصصاتها المختلفة في تحقيق أهدافها. (عطيفة، 2020،ص76) ومن ثم تعتبر الدراسة الحالية من بحوث تقدير عائد التدخل المهني حيث تستهدف التعرف على قياس تأثير المتغير المستقل (التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع)، على المتغير التابع وهو تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

2-منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي باعتباره أكثر المناهج ملائمة للدراسة الحالية حيث يسهم في الوصف والتفسير واختيار فروض الدراسة للكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة وضع خطة أو مقترحات للإصلاح الاجتماعي. (العساف ، 2022، ص87) وفي ضوء ذلك فإن الدراسة الحالية تعتمد على المسح الاجتماعي وذلك باستخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع المنظمون الاجتماعيون وأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات (المجال المكاني)، وأعضاء اللجان الفرعية بالجمعية.

3-أدوات الدراسة:

اعتماد الباحث في الدراسة الحالية على الأدوات التالية:

أ–السجلات الرسمية الخاصة بالجمعيات والتقارير السنوية التي تبرز أنشطتها وتبين سياستها وبرامجها.

ب–مقياس تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني (من إعداد الباحث).

4–مراحل إعداد المقياس:

أ–مرحلة جمع وصياغة العبارات: تم خلال هذه المرحلة جمع عدد من العبارات المرتبطة بموضوع الدراسة ومؤشراتها حيث اعتمد الباحث على عدة مصادر في هذه المرحلة منها: الإطلاع على التراث النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات موضوع الدراسة كما اعتمد الباحث على إجراء مقابلات مع المتخصصين في بناء تنمية القدرات البشرية والخدمة الاجتماعية، وقد توصل الباحث إلى عدد (6) مؤشرات للمقياس تقيس كل منها جانب من جوانب المتغير التابع.

ب–مرحلة تحكيم المقياس: قام الباحث بعرض المقياس في صورته المبدئية على عدد (10) محكمين تنوعت تخصصاتهم من أساتذة الخدمة الاجتماعية – أساتذة الإدارة – أساتذة تقنية المعلومات – أخصائي بناء قدرات التنمية البشرية وذلك بغرض الآتي (التصحيح اللغوي لكل عبارة – لأى ارتباط العبارة بالمحور – مدى ارتباط العبارة بالمشكلة البحثية – إضافة أي عبارات أخرى يمكن إضافتها من وجهة نظرهم.

ثم قام الباحث بحصر جميع ملاحظات المحكمين من الحذف والإضافة، ثم تم حذف (17) عبارة لم يتم الاتفاق عليها بنسبة (80%) من المحكمين ومن ثم اقتصر المقياس بعد التحكيم على (30) عبارة وتم وضع الاستجابات بتدرج ثلاثي بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (موفق – موافق إلى حد ما – غير موافق) بأوزان (3–2–1) على التوالي.

جـ–مرحلة ثبات وصدق الأدوات:

حساب ثبات المقياس:

قام الباحث بحساب الثبات من خلال التطبيق على عينة قوامها (15) مفردة بعيداً عن عينة الدراسة، بفارق زمني قدره (15) يوم، وبحساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للدرجات النهائية للمحاور الخاصة بالمقياس تبين ما يلي:

الجدول رقم (1) يوضح حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للدرجات النهائية للمحاور الخاصة بالمقياس

م	محاور المقياس	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الدلالة
1	أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.94	0.01
2	المبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.093	0.01
3	المهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.95	0.01
4	المتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.96	0.01
5	المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.92	0.01
6	المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني	0.97	0.01
	إجمالي المحاور	0.94	0.01

وقد حصل الباحث على معاملات ثبات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بالنسبة لجميع محاور المقياس، مما يعطي مؤشر قوي عن ثبات المقياس.

صدق المقياس: اعتمد الباحث في حساب صدق المقياس على الطرق التالية:

-صدق المحكمين أو الصدق الظاهري: عرض الباحث المقياس على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وبعض خبراء العمل الأهلي، وكذلك خبراء تقنية المعلومات والحاسبات وتنمية القدرات البشرية لفحص المقياس وإبداء الرأي حول مناسبة العبارات لهدف الدراسة، والتأكد من صحة وصياغة العبارات بحيث تصف وصفاً دقيقاً وواضحاً للأداء المراد قياسه، وبعد الأخذ بتعديلاتهم واقتراحاتهم ثم استبعاد العبارات التي قرر المحكمين استبعادها، والإبقاء على العبارات التي قرر (88%) منهم صلاحيتها لقياس تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

الصدق الذاتي: يشير الصدق الذاتي إلى صدق الدرجات المتحصل عليها (التجريبية) بالنسبة إلى الدرجات الحقيقية التي خلصت من أخطاء الصدفة، وذلك تصبح الدرجات الحقيقية للاختبار في المحل الذي ينسب إليه صدق المقياس، ولما كان ثبات المقياس يؤسس على ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار بنفسها إذا أعيد الاختبار على نفس المجموعة التي أجرى عليها في أول الأمر، لهذا كانت الصلة وثيقة بين ثبات وصدق المقياس الذاتي، ومن ثم قام الباحث بحساب الصدق الذاتي لمحاور المقياس وفقاً للمعادلة التالية: الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، وقد حصل الباحث على مؤشر مرتفع على صدق الاختبار.

مجالات الدراسة:

أ-المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني في جمعية البر والتقوى بمسير بمحافظة كفرالشيخ ولقد وقع الاختبار على هذه الجمعية للمبررات التالية:

- إمكانية التطبيق الميداني بها واستعداد أعضاء مجلس إدارة الجمعية ولجانه الفرعية لتطبيق برنامج التدخل المهني.
- إشراف الباحث على التدريب الميداني بالجمعية الأمر الذي وفر للباحث الكثير من المعلومات حول برامج وأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية ولحسن علاقة الباحث مع أعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها.
- وجود أخصائيين اجتماعيين مما يوفر للباحث فرصة لمساعدته في تنفيذ آليات برنامج التدخل المهني.

ب-المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في الحصر الشامل لأعضاء مجلس إدارة الجمعية وعددهم (9) أعضاء وأعضاء اللجان النوعية وعددهم (24) عضواً، والعاملين بالجمعية وعددهم (12) فرداً، والمنظمون الاجتماعيون وعددهم (11) منظم اجتماعي، وبالتالي بلغ حجم العينة الكلية (56) مفردة.

جـ-المجال الزمني: يتمثل المجال الزمني للدراسة في الفترة التي استغرقها تطبيق برنامج التدخل المهين منذ المرحلة التمهيدية إلى التقويمية، حيث بلغت (6) شهور من 12/ 4 / 2022 حتى 20 / 6 / 2022

6-المعالجات الإحصائية:

أ-استخدم الباحث في الدراسة كل من النسب المئوية والأوزان النسبية المرجحة والقوة النسبية لتقدير استجابات المبحوثين، وتعتمد تلك الأساليب على بعض العمليات الحسابية البسيطة مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

ب-معامل ألفا كرونباخ للكشف عن العلاقات الارتباطية بين أبعاد المقياس وإيجاد قيمة معامل ثبات المقياس عن طريق إعادة التطبيق.

جـ-حساب نسبة الاتفاق بالنسبة لصدق المحكمين لمفردات المقياس.

د-اختبار (ت) لدلالة فرق متوسطين لمجموعة واحدة.

هـ-معامل إيتا للكشف عن حجم تأثير قيمة اختبار (ت).

و-الكسب المعدل في التطبيق البعدي باستخدام معادلة بلاك.

تاسعاً: برنامج التدخل المهني:

1-الفلسفة التي يقوم عليها برنامج التدخل المهني:

أ-نظراً للتقدم التقني لذا يجب توظيفها في مجال المجتمع المدني لتطوير برامج التنمية المجتمعية وبناء قدرات هذه الجمعيات تنظيمياً وإدارياً لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

ب-في إطار ما يشهده المجتمع المصري من تغيرات جذرية وتنظيم مؤتمر التحالف الوطني للعمل الأهلي عام ، لذا فمن الضروري أن يعاد النظر في آليات عمل هذه المنظمات بما يمكنها من تحقيق ممارسة آليات الشفافية والمحاسبية وللمساءلة وكفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة.

جـ-الاتجاهات الحديثة في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع خاصة المستوى التنظيمي لدعم أجهزة تنظيم المجتمع وتطويرها في ضوء انتشار التقنية الحديثة وتوظيفها من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

2-الأسس التي يعتمد عليها برنامج التدخل المهني:

أ-الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية عموماً وطريقة تنظيم المجتمع خصوصاً نحو تطوير أداء دور منظمات المجتمع المدني للتوافق مع التقنية الحديثة ومنها الحوكمة الإلكترونية.

ب–النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة والمرتبطة بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

جـ–الأطر النظرية والنظريات المفسرة للدراسة والمرتبطة بموضوع الدراسة سواء فيما يتعلق بالحوكمة الإلكترونية أو منظمات المجتمع المدني.

3–أهداف برنامج التدخل المهني:

أ–تحقيق أهداف الدراسة الحالية وهي تطبيق الحوكمة بمنظمات المجتمع المدني من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

ب–إمكانية تدريب أعضاء مجلس الإدارة والمنظمون الاجتماعيون وأعضاء اللجان والعاملين ومدهم بالجوانب المعرفية والخبرات التقنية في مجال الحوكمة الإلكترونية من خلال تطبيق آلياتها المؤسسية.

4–متطلبات تطبيق برنامج التدخل المهني:

أ–المتطلبات المادية وتشمل تحديد القاعات، والأدوات والوسائل التكنولوجية للتواصل مع مجموعات البرنامج.

ب–المتطلبات البشرية وتشمل أخصائي بناء القدرات الإلكترونية وخبراء منظمات المجتمع المدني، ونشطاء في العمل الأهلي ممن لهم خبرة في مجال منظمات المجتمع المدني والباحث.

جـ–المتطلبات التدريبية وتشمل إعداد المحتوى العلمي وجلسات مع أعضاء فريق العمل.

5–مراحل تطبيق برنامج التدخل المهني:

أ–المرحلة الأولى وتشمل: تحديد نسق التدخل المهني (الجمعية) من خلال جمع المعلومات والبيانات الخاصة بها وأنشطتها وبرامجها المجتمعية.

الاتصال بقيادات المجتمع المدني والحصول على الموافقة لتنفيذ البرنامج.

تحديد الإمكانات المادية والبشرية للجمعية وكيفية الاستفادة منها في تنفيذ البرنامج.

توضيح عناصر الدراسة وأهدافها لمدير الجمعية والمنظمون الاجتماعيون العاملين بالجمعية.

تحديد أعضاء فريق العمل من المتخصصين في بناء القدرات والتنمية البشرية الذين يشاركون الباحث في تطبيق البرنامج.

ب–مرحلة تخطيط البرنامج وتضمنت:

تحديد الأهداف الإجرائية التي يسعى إليها البرنامج.

وضع خطة زمنية لتنفيذ البرنامج محدد فيها عدد الساعات والأيام والأسابيع والأشهر مع تحديد محتوى البرنامج.

الاتصال بالخبراء والمتخصصين للتنسيق بينهم في تنفيذ البرنامج وصياغة آليات التنفيذ للأهداف بالمشاركة معهم.

تحديد المحتوى النظري للبرنامج والمهني لطريقة تنظيم المجتمع.

تحديد المسئوليات والأدوار تفادياً لتداخل المسئوليات مع الآخرين في تنفيذ البرنامج.

وضع مؤشرات للقياس في ضوء عائد التدخل المهني.

جـ–مرحلة التنفيذ وتضمنت:

تنفيذ البرنامج الزمني للتدخل المهني من خلال الجمهور المهنية والأكاديمية وتمثلت في:

عقد لقاءات متعددة مع قيادات الجمعية حول تنفيذ البرنامج.

تنفيذ القياس القبلي لبرنامج التدخل المهني.

تطبيق برنامج التدخل المهني.

تذليل الصعوبات والعقبات التي تحول دون تنفيذ البرنامج أثناء تنفيذه.

د–مرحلة التقييم وتضمنت ما يلي:

إجراء القياس البعدي.

تقييم البرنامج من حيث (المحتوى – الخطة الزمنية – الأساليب – أوجه القصور).

اختبار صحة فروض الدراسة:

استخلاص النتائج العامة وصياغة التوصيات.

6–المحتوى العلمي لبرنامج التدخل المهني:

تم تحديد محتويات البرنامج التدريبي من خلال الاعتماد على الأدبيات النظرية والعلمية في موضوع التدريب، وكذلك تحديد الموضوعات في ضوء احتياجات المتدربين الفعلية، مع الاستعانة بالخبراء والمتخصصين، وقد تضمن المحتوى العلمي المحاور التالية:

آليات الالتزام بالقانون القانونية والأخلاقية عبر استخدام التقنية الحديثة.

آليات مشاركة الجمعية العمومية إلكترونياً.

آليات الممارسة في صنع القرار بالجمعية رقمياً.

آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبية الإلكترونية.

آليات التخطيط الاستراتيجي الإلكترونية بالجمعية.

آليات قياس رضا واحتياجات العملاء إلكترونياً.

7-استراتيجية التدخل المهني التي اعتمد عليها البرنامج:

"استراتيجية التعليم الإلكتروني – استراتيجية الإقناع – استراتيجية استكمال هيئة العاملين إلكترونياً – استراتيجية التفاوض إلكترونياً".

8-الأدوار المهنية التي اعتمد عليها برنامج التدخل المهني:

"المستثير – المعلم – المخطط – الإداري – المنسق – المحلل"

9-الأدوات والوسائل المهنية التي اعتمد عليها برنامج التدخل المهني:

"المقابلات – الاجتماعات – المحاضرات – المناقشة الجماعية– لعب الدور – تدريب عملي"

10-المهارات المهنية التي اعتمد عليها برنامج التدخل المهني:

"مهارات التقنية الحديثة – مهارات الاتصال الاجتماعي إلكترونياً – مهارات تصميم الأدوات وكيفية اختبارها إلكترونياً – مهارة المشورة المهنية إلكترونياً – مهارة التفاوض إلكترونياً".

11-التوقيت الزمني لبرنامج التدخل المهني:

مدة البرنامج (24) أسبوع.

عدد أيام البرنامج (48) يوماً.

عدد اللقاءات أسبوعياً (2) لقاء نظري وآخر عملي.

زمن الجلسة: ساعتان.

عدد ساعات البرنامج: (96) ساعة، (48) ساعة نظري، (48) ساعة عملي.

الجدول رقم (2) يوضح برنامج التدخل المهني التنفيذي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني

المدة		عدد الساعات	المحتوى	الأدوات	نسق العمل
الشهر	الأسبوع				
الأول	1	4	-عرض محتوى البرامج وأهدافه -إجراء القياس القبلي	-اجتماع -المقياس	الباحث
	2	4	تحليل بنود لائحة النظام الأساسي وكيفية تعديلها	-مناقشة -محاضرة	الباحث وأخصائي بناء القدرات متخصصين في منظمات المجتمع المدني أخصائيون اجتماعيون
	3	4	كيفية إعداد الرسالة وصياغة الرؤية إلكترونياً للجمعية	-مناقشة -محاضرة	
	4	4	كيفية صياغة ميثاق شرف أخلاقي إلكترونية للجمعية	-محاضرة -ورشة عمل	
الثاني	5	4	مفهوم وفلسفة مشاركة الجمعية العمومية إلكترونياً	-محاضرة -مناقشة	
	6	4	آليات مشاركة الجمعية العمومية إلكترونياً	-محاضرة -مناقشة	
	7	4	الارتقاء بمستوى اجتماعات مجلس الإدارة	-محاضرة -لعب الدور	

	8	4	تفعيل الهيكل التنظيمي والإداري بالجمعية	-محاضرة -تدريب عملي	
الثالث	9	4	الآليات الإلكترونية الإدارة بالنتائج	-محاضرة -ورش عمل	الباحث أخصائي تقنية المعلومات
	10	4	تنظيم البرامج التدريبية إلكترونياً وتقليدياً	-محاضرة -تدريب عملي	
	11	4	تفعيل اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة	-محاضرة -ورش عمل	
	12	4	مفهوم الشفافية والمسائلة والمحاسبية إلكترونياً	-محاضرة -تدريب عملي	
الرابع	13	4	الآليات الإلكترونية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية	-تدريب عملي	الباحث أخصائي المعلومات خبراء منظمات المجتمع المدني
	14	4	إعداد نظام إلكترونية محكم للرقابة المحاسبية	-تدريب عملي	
	15	4	الآليات الإلكترونية للإعلان عن القرارات الإدارية والمحاسبية	-تدريب عملي	
	16	4	مفهوم التنظيم الاستراتيجي بمنظمات المجتمع المدني	-محاضرة -مناقشة	
الخامس	17	4	متطلبات صياغة الخطط المستقبلية للجمعية	--ورش عمل -محاضرة	الباحث أخصائي المعلومات نسق العمل
	18	4	آليات تقدير الاحتياجات والأوليات للحوكمة الإلكترونية	-ورش عمل -تدريب	
	19	4	كيفية تنظيم الحوار المجتمعي حول الحوكمة الإلكترونية	-محاضرة -تدريب	
	20	4	أساليب تنمية العضوية وجذب المتطوعين	-ورش عمل -تدريب	

السادس	21	4	إدارة الجهود التطوعية بمنظمات المجتمع المدني	-محاضرة -تدريب	الباحث خبراء منظمات المجتمع المدني
	22	4	تطوير مهارات المناقشة والارتفاع	-محاضرة -تدريب	
	23	4	كيفية إعداد المقاييس العلمية إلكترونياً	-تدريب -مناقشة	
	24	4	إجراء القياس البعدي لبرنامج التدخل المهني وعرض نتائجه	-مقياس -اجتماع	

عاشراً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

1-خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (3) يوضح خصائص عينة الدراسة

ن=56

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة %
1	الجنس	-ذكر	41	73
		-أنثى	15	27
2	المرحلة العمرية	-أقل من 30 عاماً	3	5
		-من 30- 40 عاماً	7	13
		-من 40- 50 عاماً	21	37
		-من 50 – 60 عاماً	13	23
		-أكثر من 60 عاماً	12	27
3	الحالة التعليمية	-ابتدائي	4	7
		-إعدادي	2	3
		-ثانوي	13	23

		-جامعي	29	53
		-دراسات عليا	8	14
4	طبيعة العمل بالجمعية	-إداري	5	8
		-فني	4	7
		-عضو مجلس إدارة	12	27
		-عضو لجنة بالجمعية	2	3
		-رئيس مجلس الإدارة	6	10
		-نائب رئيس مجلس الإدارة	3	5
		-أخصائي اجتماعي	24	40
5	مدة العضوية بالجمعية	-أقل من 4 سنوات	32	57
		-من 4 – 8 سنوات	24	43
6	مدة العمل بالجمعية	-أقل من 5 سنوات	27	50
		-من 5 – 10 سنوات	8	14
		-من 10 – 15 عاماً	2	3
		-أكثر من 15 عاماً	19	33

الجدول رقم (3) يتناول خصائص عينة الدراسة وجاءت كما يلي ك-

أ-بالنسبة للجنس فقد تبين أن 73% من الذكور ، و27% من الإناث.

ب – بالنسبة للمرحلة العمرية لعينة الدراسة فقد جاءت في المرتبة الأولى37% وبنسبة من 40-50 عاماً، وفي المرتبة الثانية وبنسبة أكثر من 60 عاماً، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 23% من 50 – 60 عاماً.

ج- بالنسبة للحالة التعليمية فقد جاءت في المرتبة الأولى53% المرحلة الجامعية ، وفي المرتبة الثانية وبنسبة23% المرحلة الثانوية ، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة7% الابتدائية.

د- بالنسبة لطبيعة العمل بالجمعية فقد جاءت في المرتبة الأولى40% أخصائي اجتماعي، وفي المرتبة الثانية وبنسبة27% عضو مجلس إدارة ، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة10% رئيس مجلس الإدارة.

هـ- بالنسبة لمدة العضوية بالجمعية فقد جاءت في المرتبة الأولى57% أقل من 4 سنوات ، وفي المرتبة الثانية وبنسبة43% من 4 – 8 سنوات.

و-بالنسبة لمدة العمل بالجمعية فقد جاءت في المرتبة الأولى50% أقل من 5 سنوات ، وفي المرتبة الثانية وبنسبة33% أكثر من 15 عاماً ، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة14% من 5 – 10 سنوات.

2-اختبار صحة فروض الدراسة:

أ-الفرض الفرعي الأول للدراسة:

الجدول رقم (4) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الأول للدراسة الخاص (بأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني)

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
15.153	2.136	25.897	2.17	19	0.92	%72.4	29	1.6999	2.462

في ضوء نتائج الجدول رقم (4) اتضح أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (15.153) بانحراف معياري (2.136) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (25.897) بانحراف معياري (2.17).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.92) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد بلغ (72.4%)

مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج بأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بالجمعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الأول للدراسة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بالجمعية، وتعزى هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الآليات المهنية وما تتضمنه البرنامج من محتوى معرفي بأهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني وذلك من خلال تعاون الباحث مع فريق العمل وأخصائي تقنية المعلومات وخبراء منظمات المجتمع المدني.

ب-الفرض الفرعي الثاني للدراسة:

الجدول رقم (5) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الثاني للدراسة الخاص بالمبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
16.225	3.1	27.82	2.7	15.2	0.88	%84.2	29	1.699	2.462

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (16.225) بانحراف معياري (3.1) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (27.82) بانحراف معياري (2.7).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.88) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (84.2%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج بالمبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وفي ضوء ذلك يتضح صحة الفرض الثاني للدراسة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمبادئ التي يعتمد عليها

المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنته برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الآليات وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي خاص بهذه المبادئ.

جـ-الفرض الثالث للدراسة:

الجدول رقم (6) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الثالث للدراسة الخاص (بالمهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني).

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
18.23	3.2	28.6	2.1	14.3	0.87	%88	29	1.699	2.462

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (18.23) بانحراف معياري (3.2) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (28.6) بانحراف معياري (2.1).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.87) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (88%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في ارتفاع المهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

من هنا نجد صحة الفرض الثالث للدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل المهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنته برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي تناول

تطبيق الحوكمة الإلكترونية على العاملين بمنظمات المجتمع المدني ومجلس الإدارة واللجان الفرعية والمنظمون الاجتماعيون بها.

د-الفرض الفرعي الرابع للدراسة:

الجدول رقم (7) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الرابع للدراسة (المتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني).

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
16.33	3.866	26.6	4.218	30.6	0.96	%75	29	1.699	2.462

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (16.33) بانحراف معياري (3.866) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (26.6) بانحراف معياري (4.218).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.96) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (75%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في إمكانية تطبيق المتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء ذلك يتضح صحة الفرض الرابع للدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنته برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي تناول متطلبات تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

هـ-الفرض الفرعي الخامس للدراسة:

الجدول رقم (8) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الخامس للدراسة (المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني).

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
18.645	3.21	28.603	3.91	27.24	0.96	%88	29	1.699	2.462

في ضوء نتائج الجدول السابق تبين أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (18.645) بانحراف معياري (3.21) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (28.603) بانحراف معياري (3.91).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.96) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (88%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء ذلك يتضح صحة الفرض الخامس للدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع ومعوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتعزى هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الوسائل المهنية وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي من المعوقات التي تحد من تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

و-الفرض الفرعي السادس للدراسة:

الجدول رقم (9) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الرابع للدراسة (المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني).

المقياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	إيتا2	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	ع1	م2	ع2					0.05	0.01
10726	2.43	24.918	1.62	26.5	0.96	%74	29	1.699	2.462

في ضوء نتائج الجدول السابق تبين أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (10.726) بانحراف معياري (2.43) بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (24.918) بانحراف معياري (1.62).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.96) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (74%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع مقترحات التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء ذلك اتضح صحة الفرض السادس للدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع والمقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الوسائل المهنية.

ز-اختبار صحة الفرض الرئيس للدراسة:

الجدول رقم (10) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الرئيس للدراسة (ممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني).

القياس القبلي	القياس البعدي	ت	إيتا2	نسبة الكسب	درجة الحرية	ت الجدولية	
م1	م2	المحسوبة		المعدل		0.05	0.01
95.309	162.738	15.9	0.89	%70	209	1.699	2.462

في ضوء بيانات الجدول السابق ثبت أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5-0.1) كما كان متوسط درجات القياس القبلي (95.309)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل بمقياس ككل (162.738).

وللتعرف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قام الباحث بحساب معامل التأثير (إيتا2) والذي بلغ (0.89) وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك) وقد بلغ (70%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الرئيس للدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسيين القبلي والبعدي لعينة الدراسة باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني، وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات والاعتماد على الوسائل المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.

الحادي عشر: النتائج العامة للدراسة:

1-فيما يتعلق بالفرض الرئيس للدراسة، أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض مفاداة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسيين القبلي والبعدي لعينة الدراسة باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني لصالح التطبيق البعدي للبرنامج.

2-توصلت الدراسة إلى صحة الفروض الفرعية للدراسة لصالح التطبيق البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسب مختلفة للكسب المعدل على النحو التالي:

أ-أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (72.4%).

ب-المبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (84.2%).

جـ-المهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (88%).

د-المتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (75%).

هـ-المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (88%).

و-المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بنسبة كسب معدل (74%).

3-أوضحت نتائج الدراسة أن برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع أدى إلى تفعيل برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني بالمتغيرات المختلفة، الأمر الذي يشير إلى نجاح برنامج التدخل المهني في تحقيق أهدافه وذلك في ضوء محتوى الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ البرنامج انطلاقاً من أسس العمل الجماعي وتكامل الأدوار المهنية.

الثاني عشر: الجدول رقم (11) يوضح برنامج التدخل المهني المقترح بطريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني

المتغيرات	محتوى برنامج التدخل المهني
الهدف	تحديد تأثير برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع في تطبيق الحوكمة

	الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية التالية: 1-تنمية وعي الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بمنظمات المجتمع المدني بمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالتكنولوجيا الحديثة. 2-تنمية وعي الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بمنظمات المجتمع المدني بمفهوم الحوكمة الإلكترونية كمدخل حديث يمكن تطبيقه عملياً. 3-تناول أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 4-تحديد المبادئ التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 5-التعرف على المهارات التي يستند عليها المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 6-تحديد المتطلبات التي تسهم في تطوير أداء المنظم الاجتماعي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 7-التعرف على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 8-تحديد المقترحات التي تسهم في التغلب على المعوقات التي تحد من قيام المنظم الاجتماعي بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني.
نسق الهدف	يستهدف البرنامج نسق الهدف وهم المنظمون الاجتماعيون ويمكننا إجراء البرنامج مع جميع العاملين بمنظمات المجتمع المدني وهم: 1-أعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدني. 2-الجهاز الإداري بمنظمات المجتمع المدني. 3-الفنيين ومدخلي البيانات والمبرمجين العاملين بمنظمات المجتمع المدني.
التغيير المستهدف	1-التغيير المعنوي ويتضمن إكساب المنظمون الاجتماعيون المعارف عن ثقافة الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني. 2-التغيير المادي ويهدف إلى تغيير ثقافات وأفكار وإبداعات المنظمون الاجتماعيون

	لتطوير أدائهم بمنظمات المجتمع المدني.
الموجهات النظرية	1-نظرية النسق الاجتماعي لإمكانية تحديد مدخلات ومخرجات برامج وأنشطة الخدمات التنموية بتطبيق الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني. 2-نظرية المنظمات من خلال هذه النظرية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال الحوكمة الإلكترونية مثل الشفافية والمسئولية والسلوك الأخلاقي والقيمي للأخصائيين الاجتماعيين. 3-مدخل إدارة التغيير من خلال تعزيز الحوكمة الإلكترونية بمنظمات المجتمع المدني حتى تكون المنظمة أكثر تنافسية في تقديم الخدمات. 4-مدخل التحسين المستمر في الأداء في كل المشروعات والأنشطة والبرامج التنموية داخل المنظمة سواء كانت أنشطة تحويلية أو تنظيمية.
المشاركة	1-أعضاء مجالس الإدارة بالمنظمة. 2-المنظمون الاجتماعيون. 3-الجهاز الإداري بالمنظمة. 4-المبرمجون والفنيون العاملين بالمنظمة. 5-الخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني.
المبادئ التي يرتكز عليها البرنامج المهني	-إقامة علاقة تعاونية مهنية. -المسئولية الاجتماعية. -الاستثارة. -المشاركة. -الاستعانة بالخبراء. -التخطيط.
الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها بالبرنامج	1-إستراتيجية الإقناع. 2-إستراتيجية المشاركة. 3-إستراتيجية التعليم والتدريب.
التكتيكات التي يمكن استخدامها	1-جمع المعلومات وتحليلها.

بالبرنامج	2-الاستعانة بالخبراء والمتخصصين. 3-المناقشة الجماعية والصف الذهني. 4-الشرح والتوضيح وتفسير المعلومات.
المهارات	1-مهارة الاتصال. 2-مهارة إدارة الحوار الهادف. 3-مهارة الاختيار الواعي للمعلومات. 4-المهارة التأثيرية.
الأدوار التي يستخدمها المنظم الاجتماعي	1-دور الخبير. 2-دور المستثير. 3-دور المعلم. 4-دور الإداري. 5-دور المخطط.
الأدوات التي تستخدم في البرنامج	1-المقابلات مع مديري منظمات المجتمع المدني. 2-المقابلات مع المتخصصين. 3-الاجتماعات مع مديري منظمات المجتمع المدني. 4-المحاضرات. 5-الندوات. 6-ورش العمل. 7-التسجيل.

التوصيات

1-تضمين مفهوم الحوكمة الإلكترونية في التشريعات والقوانين والسياسات الوطنية لضمان تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمحاسبة في عمل القطاعات العامة والخاصة وخاصة منظمات المجتمع المدني.

2-تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني بأساسيات الحوكمة الإلكترونية من حيث توعيتهم بمفهوم الهياكل التنظيمية وآلية عمل المنظمات.

3-التنسيق في ضوء سياسة موحدة لمنظمات المجتمع المدني بما يتعلق بمجالس الإدارة واختصاصاتهم وآليات عمل مجالس الإدارة الأمر الذي يعزز ويطور من عمل المنظمات على المستوى الإداري.

4-تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة في عمل المنظمات من خلال نشر محاضر الاجتماعات وقرارات مجالس الأمناء والميزانيات السنوية لمنظمات المجتمع المدني.

5-ضرورة توعية منظمات المجتمع المدني بآليات الأرشفة الإلكترونية وكذلك الأنظمة المالية المحوسبة لغايات تعزيز عمل هذه المنظمات.

6-تعزيز قدرات المنظمون الاجتماعيون في منظمات المجتمع المدني من خلال إطلاعهم على سياسات عمل المنظمات وكذلك أهدافها في ضوء آليات الحوكمة الإلكترونية.

7-ضرورة إيجاد مدونات سلوك معتمدة وموحدة تضبط عمل منظمات المجتمع المدني.

8-تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز المسئولية وكذلك إدارة المخاطر داخل بيئات عمل منظمات المجتمع المدني.

9-رفع وعي منظمات المجتمع المدني ببرامج الخدمات والرعاية الاجتماعية المتقدمة والتي تضمن شفافية ونزاهة عمل المنظمات أمام المستفيدين.

10-تعزيز مبادئ الحوكمة الإلكترونية على المستوى الاجتماعي من خلال الالتزام بأهداف الرعاية الاجتماعية من خلال مبادئ الحوكمة الإلكترونية.

11-تنمية وعي المنظمات بآليات التشبيك وبناء العلاقات الإستراتيجية الأمر الذي من شأنه تقوية عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء آليات الحوكمة الإلكترونية.

12-تطوير ثقافة التواصل الاجتماعي للمنظمات وذلك من خلال وجود مواقع إلكترونية وصفحات عامة على وسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي يعزز من وصول عمل ونشاطات المنظمات إلى كافة فئات المجتمع.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، سحر قدورى (٢٠١٩م): الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمل أفريقيا، جامعة حسيبة بو على السلف، العدد7.

2. أبو المعاطى، ماهر (٢٠١٦م): تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، طريقة تنظيم المجتمع.

3. أبو شمالة (2022م): التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى بغزة. غزة. فلسطين.

4. أبو عدوان، (2020م): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية الضفة الغربية كحالة دراسة جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الضفة الغربية. فلسطين.

5. أحمد السيد (٢٠١٧م): دور الحوكمة الإلكترونية في دعم مشاركة العملاء في تحسين جودة الخدمات الحكومة باستخدام إطار أهداف مراقبة أنظمة المعلومات والتكنولوجيا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 18، العدد1.

6. أحمية، فاتح (٢٠١٩م): الحوكمة الإلكترونية – إطارها – المفاهيم– والتنظيم، ملتقى جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية، حالة البلدان الوبية، الجزائر.

7. بدوى، هناء حافظ (2010م): إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

8. بطوش، كما (2022م): المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات، حتمية مواكبة الثورة التكنولوجية الرقمية.

9. بوخريص، السنوسي سليمان (2021): دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي، جامعة بني غازي، كلية العلوم والآداب، العدد40.

10. بوخريعي، السنوسي سليمان (٢٠١٧م): دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي، جامعة بني غازي، كلية العلوم والآداب، العدد40.

11. بوقرة، غانم، (2022م): الحوكمة المفهوم والأهمية في: الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر.

12. جاسم، وضحة أحمد (٢٠١٩م): ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي، بحث منشور في حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، م 47.

13. جمال، حلاوة، دارجة نداء (2019م): واقع الحوكمة في جامعة القدس، دار العلوم التنموية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع٢.

14. جمعه، محمد جمعه (٢٠٢٠م): متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد52، المجلد2، أكتوبر.

15. حجازي، سناء وتوفيق، نيفين (٢٠١٨م): دراسة لقواعد البيانات بالمنظمات الأهلية كمدخلات لنظم المعلومات مطبقة على المنظمات الأهلية بمنطقة شمال القاهرة، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد6.

16. حسن، هدى حجازى (٢٠١٩م): حوكمة الجمعيات الأهلية وآليات طريقة تنظيم المجتمع في تطبيقها، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مجلة الآداب، العدد 3، مجلد ٢٨، السعودية، ٢.

17. حسين، محمد جاد، أحمد، أشرف محمود (2019م): إمكانيات تطبيق الادارة الإلكترونية بجامعة جنوب الوادي، بحاث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد34 والجزء الأول.

18. حسين، محمد جاد، أحمد، أشرف محمود (2021): إمكانيات تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة جنوب الوادي، أبحاث منشورة في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 34، الجزء الأول.

19. الخالدي، جميلة بنت محمد (٢٠٢١م): حوكمة القطاع غير الربحي ودورها في التنمية الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد2.

20. ريحان ، جانيت إبراهيم (٢٠١٩م): تقييم القدرات المؤسسية لجمعية تنمية المرأة الريفية، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

21. الشول، على (2021م): دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. جامعة الأزهر. غزة، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).

22. صالح أحمد علي والصالحي، نضال أمين (2021): نماذج حوكمة الجامعات وأثرها في بناء التوجه الاستراتيجي – دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية في مدينة عمان – مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 38 (2).

23. طاهر، محمد عبود (٢٠١٩م): جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهربا الجنوب، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد11، العدد٢٢.

24. عبد الجليل، عصام طلعت (٢٠١٩م): الثقافة الإلكترونية كمتغير لتفعيل البناء التنظيمية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

25. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2019م): نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل متكامل، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

26. عبد الهادي، زين (٢٠١٨م): الحكومة الالكترونية والحوكمة الإلكترونية متطلبات جديدة للشفافية والنزاهة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

27. علام، محمد تركى (٢٠٢١م): التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع و تفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع٦٤، مج 3.

28. عمارة، محمد (2013م): دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.

29. العيساوي، إبراهيم (٢٠١٣م): التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها – الظاهرة، دار الشرق.

30. فاطمة، أحمد مصطفى (20147م): طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

31. قنديل، أماني (2018م): الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأسرة للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

32. الكابر، زهير عبدالكريم (2022م): الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

33. الكردي، منال (2013م): مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

34. لواطي، فاطمة الزهراء (٢٠١٥م): معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير، الجزائر.

35. المشهراوي، حمدي (2019): التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها. برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين.

36. مصطفى، ريهام عبد الحميد (٢٠٢٠م): العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد 51، المجلد 1، يوليو، من ص٩٣-١٣٦.

37. نوبر، طارق (٢٠١٦م): الحكومة المعلوماتية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

38. الهميلة، تحسين عاصي (2020م): دور المواطنة التنظيمية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (23).

40- العساف ، حمد بن صالح (2022) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، دار القلم للنشر ، الرياض

41-عطيفة، حمدي أبوالفتوح(2020) منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، دار النشر للجامعات، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. AlAthmay, Alaa Aldin (2020): Demographic factors as determinants of e-governance adoption: A field study in the United Aeab (UAE).
2. Elvinshava: non governmental organizations and the implementation of good governance principles (2016) journal of social science, university of jphannesburg.
3. Fawzy (2013): S Assessment of corporate Govermance in Egypt workink paper. No. 82. Egypt: The egyptiian center for economic studies.
4. Maria overly weils& Dorotiny N. (2019): Geemble Community practice models, Encyclopedia of social work, N.A.S.W, mar land press, vol, I.

5. Robert L. Schneider And Lorilester: Social Work Advocacy, New Frame Work For Action (Australia: Wadeworth, Brooks, Cole, (2021).